لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

# تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد

## نسخة محدَّثة 2019

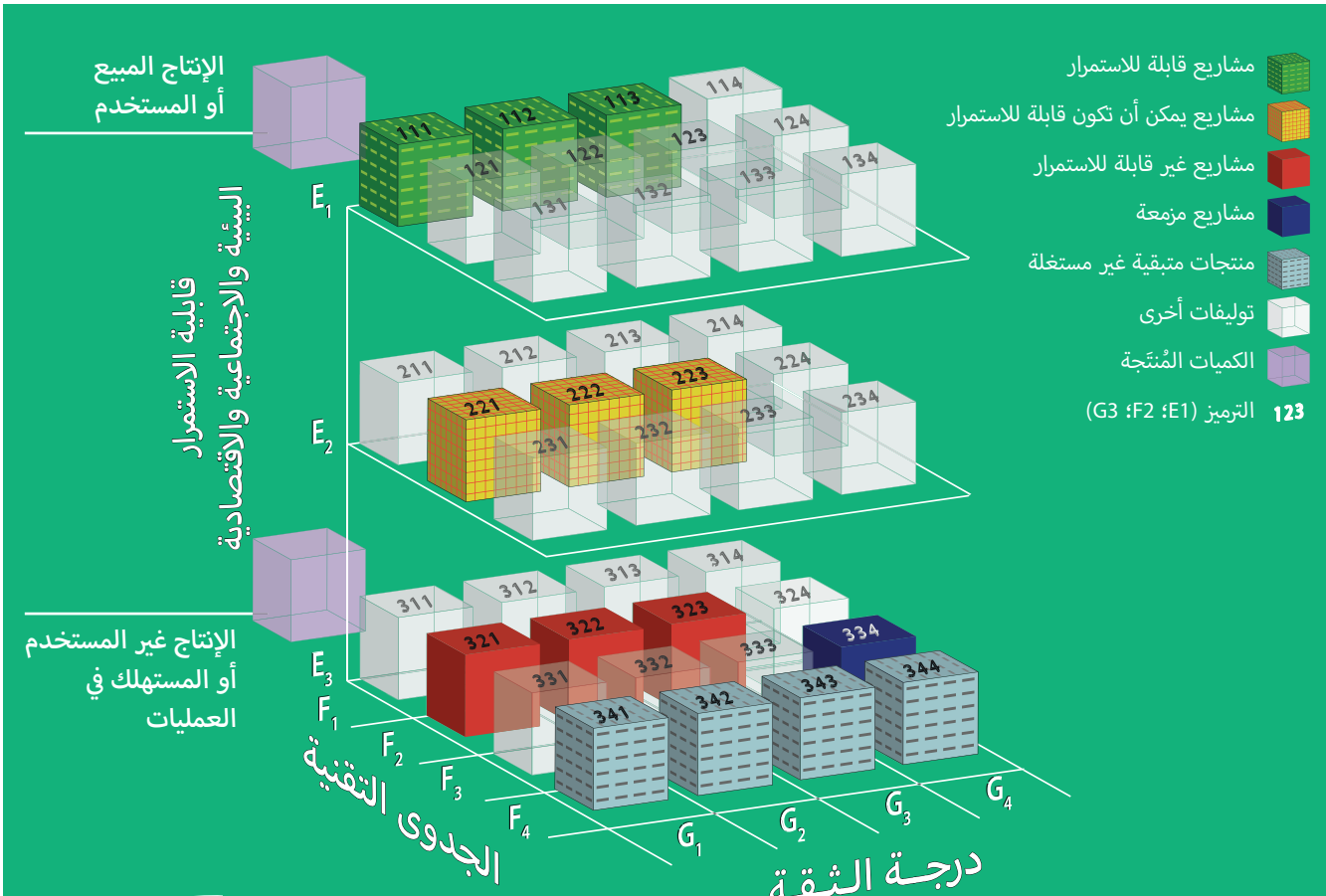


61

سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

# تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد

## نسخة محدَّثة 2019

المنشور رقم 61 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الأمم المتحدة
جنيف، 2020

ينبغي توجيه طلبات استنساخ مقتطفات من التقرير أو أخذ صور ضوئية من محتوياته إلى مركز تراخيص حقوق النشر (Copyright Clearance Center) في الموقع الشبكي: copyright.com.

وينبغي توجيه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي: United Nations Publications, 405 East 42nd St, S-09FW001, New York NY 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: permissions@un.org؛ الموقع الإلكتروني: https://shop.un.org.

وتُنسب النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة للمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء.

ولا تنطوي التسميات المستخدَمة في هذا المنشور، ولا في عرض مواد كل خريطة فيه، على الإعراب عن أيّ رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وهذه النسخة الجديدة لعام 2019 من تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري) هي بمنزلة تحديث لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للطاقة الأحفورية والاحتياطيات والموارد المعدنية لعام 2009، وهي تتضمن مواصفات تطبيقه (المنشور 42 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوثيقة ECE/ENERGY/94) التي صدرت في نهاية عام 2013.

ويصدر هذا المنشور باللغات الإنكليزية والفرنسية والروسية والعربية والإسبانية والصينية.

منشور من منشورات الأمم المتحدة، صادرٌ عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

**ECE/ENERGY/125**

eISBN: 978-92-1-004689-3

ISSN: 2078-5895

eISSN: 2412-0901

©2020 الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة عالمياً

# شكر وتقدير

أُعدّت النسخة المحدّثة لعام 2019 من تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري)، التي تتضمن مواصفات لتطبيقه، بفضل تعاون وجهد مشترك ساهمت فيهما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وبلدان غير أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، وهيئات حكومية دولية، ورابطات وجمعيات مهنية، والقطاع الخاص.

والشكر موصول إلى كل من أعضاء فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما مكتبه، والفريق الاستشاري التقني، والأفرقة العاملة وفرق العمل الأخرى، لإسهامهم في إعداد هذه النسخة المحدثة لعام 2019. وتشمل الأفرقة العاملة وفرق العمل التابعة لفريق الخبراء المعني بإدارة الموارد ما يلي: الفريق العامل المعني بالموارد البشرية المنشأ، والفريق العامل التجاري، والفريق العامل المعني بالاتصالات، والفريق العامل المعني بالمياه الجوفية، والفريق العامل المعني بمشاريع الحَقْن، والفريق العامل المعني بالمعادن، والفريق العامل المعني بالوقود النووي، والفريق العامل المعني بالبترول، والفريق العامل المعني بالطاقة المتجددة، بما في ذلك أفرقته الفرعية المعنية بالطاقة الأحيائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية البحرية، والفريق العامل المعني بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفرقة العمل المعنية بالكفاءات، وفرقة العمل المعنية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية.

# المحتويات

شكر وتقدير ..... iii
المحتويات ..... iv

## الجزء الأول

## تصنيف الأمم المتحدة للموارد (التصنيف الإطاري)

مقدمة ..... 1
أولاً – التطبيق ..... 1
ثانياً – الفئات والفئات الفرعية ..... 2
ثالثاً – الأصناف ..... 2
رابعاً – الأصناف الفرعية ..... 5
خامساً – المواءمة بين جرود الموارد ..... 5
سادساً – التكييف مع الاحتياجات الوطنية أو المحليّة ..... 5
سابعاً – الاعتبارات البيئية والاجتماعية ..... 6

### المرفق الأول

تعريفُ الفئات والملاحظاتُ التوضيحية ..... 7

### المرفق الثاني

تعريف الفئات الفرعية ..... 9

## الجزء الثاني

## مواصفات تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري)

أولاً – مقدمة ..... 13
ثانياً – الإبلاغ عن الموارد الوطنية ..... 14
ثالثاً – الإفصاح ..... 15
رابعاً – المواصفات العامة ..... 15
ألف – استخدام الرموز الرقمية ..... 15
باء – وثيقة الربط ..... 15
جيم – التاريخ الفعلي ..... 15
دال – المنتج ..... 16
هاء – أساس التقديرات ..... 16
واو – النقطة المرجعية ..... 16
زاي – تصنيف المشاريع على أساس مستوى النضج ..... 16
حاء – التمييز بين الفئات E1 وE2 وE3 ..... 17
طاء – التمييز بين الكميات التي يمكن إنتاجها والكميات غير المستغلة ..... 17
ياء – تجميع الكميات ..... 17
كاف – الافتراضات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ..... 17
لام – مؤهلات المـُقيِّم ..... 18
ميم – الوحدات ومُعامِلات التحويل ..... 18
نون – التوثيق ..... 18

**المرفق الأول**

مسرد المصطلحات ..... 19

**المرفق الثاني**

مبادئ توجيهية بشأن تطبيق الإرشادات الرئيسية للتصنيف الإطاري ..... 21

**المرفق الثالث**

مبادئ توجيهية بشأن استخدام مستوى نضج المشروع لتفريع تصنيف المشاريع استناداً إلى التصنيف الإطاري ..... 22

(أ) المشاريع القابلة للاستمرار ..... 22

(ب) المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار ..... 23

(ج) المشاريع غير القابلة للاستمرار ..... 23

(د) المنتجات المتبقية غير المستغلة في المشاريع ..... 23

## قائمة الأشكال

**الشكل 1**

فئات التصنيف الإطاري وأمثلة على الأصناف ..... 3

**الشكل 2**

الصيغة المختصرة للتصنيف الإطاري – الأصناف الرئيسية ..... 4

**الشكل 3**

تعريف الأصناف والأصناف الفرعية للتصنيف الإطاري بحسب الفئات الفرعية ..... 6

# الجزء الأول

## تصنيف الأمم المتحدة للموارد
## (التصنيف الإطاري)

# مقدمة

هذه النسخة الجديدة لعام 2019 من تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري) هي بمنزلة تحديث *لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للطاقة الأحفورية والاحتياطيات والموارد المعدنية لعام 2009*، وهي تتضمن مواصفات تطبيقه (المنشور 42 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوثيقة ECE/ENERGY/94) التي صدرت في نهاية عام 2013.

وفي أيلول/سبتمبر 2017، وافقت لجنة الطاقة المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها السادسة والعشرين على تغيير اسم *تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن لعام 2009* ليصبح **تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري)**.

وأوصى فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد في دورته العاشرة (جنيف، سويسرا، 29 نيسان/أبريل – 3 أيار/مايو 2019؛ تقرير الدورة: ECE/ENERGY/GE.3/2019/2) بإعادة النظر في الصيغ النصية للتصنيف الإطاري لجعلها مستوعبة للمجموعة الكاملة من مختلف السلع الأساسية وأصحاب المصلحة المعنيين بالتصنيف.

والغرض من هذه النسخة المحدَّثة من التصنيف الإطاري هو تلبية متطلبات مختلف قطاعات الموارد وتطبيقاتها، فضلاً عن مواءمتها بصورة تامة مع الإدارة المستدامة للموارد التي دعت إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتيح التغييرات الرئيسية، بما في ذلك من حيث توحيد النص، جعل التصنيف الإطاري قابلاً للتطبيق على جميع الموارد. ولا يغير هذا التحديث نظام التصنيف، وبالتالي لا يؤثر على المستعملين الحاليين للتصنيف الإطاري. والغرض من النص المحدّث هو تيسير تطبيقه من جانب مستعملي التصنيف الإطاري.

# أولاً– التطبيق

تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري) هو نظام تصنيف يقوم على أساس مشاريع استغلال الموارد ويستند إلى مبادئ لتحديد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجدوى التقنية لهذه المشاريع[(1)]. ويتيح التصنيف الإطاري نظاماً متسقاً لتوصيف درجة الثقة في تحقق الكميات المتوخاة من المسؤوع مستقبلًا

وتشكّل المصادر، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية البحرية، والطاقة الأحيائية، والحَقْن لأغراض التخزين، والهيدروكربونات، والمعادن، والوقود النووي، والمياه، العنصر الأساسي لمشاريع الموارد التي يمكن استغلالها للحصول على منتجات. وقد تكون المصادر في حالتها الطبيعية أو الثانوية (المصادر البشرية المنشأ، والمخلفات، وما إلى ذلك).

ويمكن لمنتجات المشروع أن تُشترى أو تُباع أو تُستخدم، بما في ذلك الكهرباء، والحرارة، والهيدروكربونات، والهيدروجين، والمعادن، والمياه. ويلاحظ في بعض المشاريع، مثلاً في مجال الطاقة المتجددة، أن المنتجات (الكهرباء، والحرارة، والهيدروجين وما إلى ذلك) تختلف عن المصادر (الرياح، والإشعاع الشمسي، وما إلى ذلك). وقد تكون المنتجات والمصادر متشابهة في مشاريع أخرى، مثل المشاريع النفطية التي تكون المصادر والمنتجات فيها هي النفط و/أو الغاز، على الرغم من أن حالة السوائل وخصائصها قد تتغير حسب الظروف السائدة في الخزان وظروف السطح.

(1) لم يُقدّم تعريف لمصطلحي "مورد" و"موارد" في التصنيف الإطاري، لأن لهما تعاريف محددة تختلف من قطاع لآخر. ويُستعمل المصطلحان هنا بالمعنى العام البحت.

والمشروع هو عبارة عن استغلال أو تشغيل محدَّديْن يتيحان أساساً لإجراء تقييم بيئي واجتماعي واقتصادي وتقني ولاتخاذ القرار. وقد تكون خطة المشروع مفصلة أو مفاهيمية (في حالة التخطيط الطويل الأجل للموارد الوطنية). وينبغي أن تكون خطة المشروع مفصّلة بما فيه الكفاية لإتاحة إجراء تقييم مناسب لاحتياجات أصحاب المصلحة عند مستوى معيّن من النُّضج.

وصُمم التصنيف الإطاري بحيث يلبي، قدر الإمكان، احتياجات التطبيقات المتصلة بما يلي:

- صياغة السياسات استناداً إلى الدراسات المتعلقة بالموارد؛
- مهام إدارة الموارد؛
- العمليات التجارية للشركات؛
- تخصيص الأصول المالية.

# ثانياً- الفئات والفئات الفرعية

التصنيف الإطـاري هو نظام قائم على مبادئ تُصنَّف فيه منتجات مـشروع متعلق بالموارد على أساس معايير أساسية ثلاثة هي قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية (E)، والجدوى التقنية (F)، ودرجة الثقة في التقديرات (G)، باستخدام نظام للترميز العددي. وتتيح توليفات من هذه المعايير تكوين نظام ثلاثي الأبعاد (الشكل 1). وتستخلص فئات (مثلاً، E1، E2، E3) وكذلك، في بعض الحالات، فئات فرعية (مثلًا، E1-1) لكل معيار بناء على المعايير الثلاثة وفق ما هو مبيّن ومعرف في المرفقين الأول والثاني.

وترمز المجموعة الأولى من الفئات (المحور E) إلى درجة مواتاة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند تحديد قابلية استمرار المشروع، ويشمل ذلك مراعاة أسعار السوق والشروط القانونية والتنظيمية والاجتماعية والبيئية والتعاقدية ذات الصلة. أما المجموعة الثانية (المحور F) فتشير إلى مدى نضج التكنولوجيا والدراسات والالتزامات التي يتطلبها تنفيذ المشروع. وتتراوح مراحل هذه المشاريع من الدراسة المفاهيمية المبكرة إلى المشروع الذي اكتملت تهيئته ودخل مرحلة الإنتاج، كما تعكس المبادئ القياسية لإدارة سلاسل القيمة. وتشير المجموعة الثالثة من الفئات (محور G) إلى درجة الثقة في تقدير كميات منتجات المشروع.

وتشكل الفئات والفئات الفرعية لَبِنات النظام، كما تتيح توليفاتٌ منها تحديدَ "الأصناف". ويمكن تصور التصنيف الإطاري ضمن ثلاثة أبعاد، حسبما هو مبين في الشكل 1، أو بلورته وفق صيغةِ عمليةٍ مختصرةٍ ثنائية الأبعاد كما هو مبين في الشكل 2.

# ثالثاً- الأصناف

يُعرَّف الصّنف بصيغة فريدة عن طريق تشكيل توليفة معيّنة تتألف من فئة أو فئة فرعية (أو مجموعة من الفئات/الفئات الفرعية) تُختار من كل واحد من المعايير الثلاثة. وبما أن الرموز تُذكر حسب نفس التسلسل (أي E؛ F؛ G)، فمن الجائز إسقاط الأحرف واستبقاء الأعداد فقط. ومن ثم يكون الرمز العددي الذي يحدّد صنفاً ما متطابقاً بين كل اللغات التي تُستعمل فيها أعداد عربية.

وفي حين لا توجد قيود صريحة مفروضة على التوليفات التي يمكن تشكيلها من الفئات والفئات الفرعية E وF وG يبقى بعض هذه التوليفات أجدى من البعض الآخر. وفي حالة التوليفات الأهم (الأصناف والأصناف الفرعية)، تضاف مسميات محدَّدة تكمّل الرمز الرقمي، كما هو موضح في الشكل 2.

**الشكل 1**

**فئات التصنيف الإطاري وأمثلة على الأصناف**

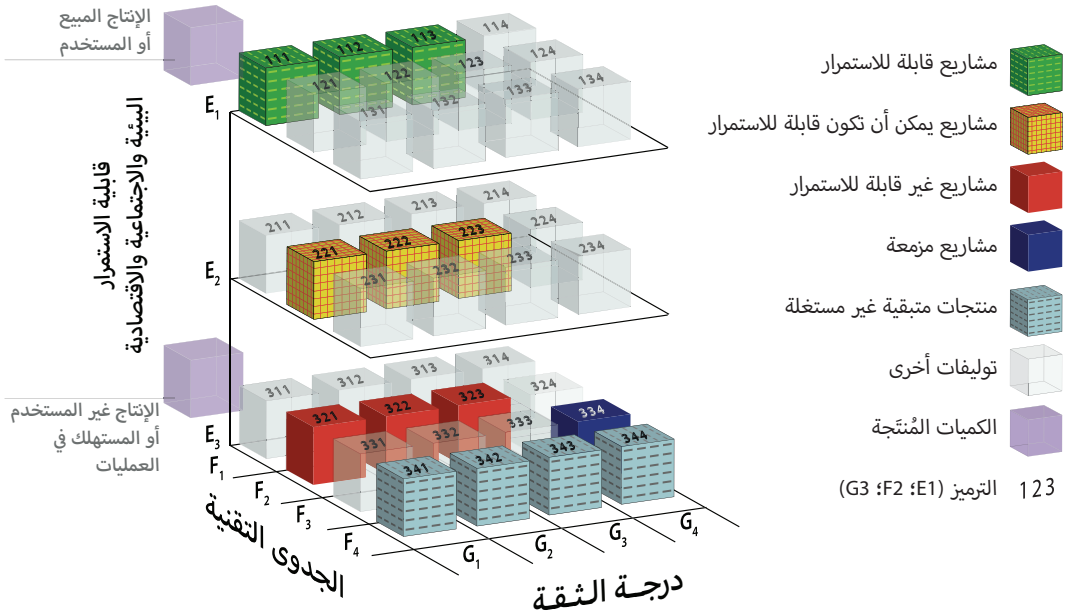


وكما هو مبيّن في الشكل 2، يكون تصنيف إجمالي المنتج المتاح للاستغلال مقترناً بتاريخ معيّن. وقد يتطلب التحديد الكمي للمنتج مراعاة عمر/حدود المشروع (مثلاً، في مشاريع الطاقة المتجددة). ويُنجز التصنيف بناء على ما يلي:

(أ) الكميات المنتجة التي بيعت أو استخدمت. وقد يشمل ذلك الاستخدامَ المباشر لتجهيزات الطاقة الشمسية المنزلية أو إمداد السوق المحلي بمنتج منزلي غير تجاري.

(ب) الكميات المنتجة غير المستخدمة أو التي استُهلكت في العمليات.

(ج) كميات منتج معروف قد يُنتج في المستقبل. وتشكل دراسات التقييم التقني والبيئي والاجتماعي والاقتصادي القائمة على المشاريع أساسَ التصنيف.

(د) الكميات المتبقية من المنتج التي لم تُستغل في أي مشروع.

(هـ) كميات المنتج التي قد تُستمد مستقبلاً من المشاريع المزمعة. وتشكل دراسات التقييم التقني والبيئي والاجتماعي والاقتصادي القائمة على المشاريع المزمعة أساس التصنيف.

(و) الكميات المتبقية من المنتج غير المستغل في أي مشروع مزمع.

## الشكل 2

## الصيغة المختصرة للتصنيف الإطاري – الأصناف الرئيسية

| | المنتَج | الإنتاج المبيع أو المستخدم<br>الإنتاج غير المستخدم أو المستهلك في العمليات[أ] | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الصنف | الفئات الدنيا | | |
| | | | E | F | G[ب] |
| إجمالي المنتجات | تأكدت قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع وجدواه التقنية | المشاريع القابلة للاستمرار[ج] | 1 | 1 | 1، 2، 3 |
| | لم تتأكد بعد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع وجدواه التقنية | المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار[د] | 2[هـ] | 2 | 1، 2، 3 |
| | | المشاريع غير القابلة للاستمرار[و] | 3 | 2 | 1، 2، 3 |
| | المنتجات المتبقية التي لم تستغل في مشاريع محددة[ز] | | 3 | 4 | 1، 2، 3 |
| | لا توجد معلومات كافية عن المصدر لتقييم قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمشروع وجدواه التقنية | المشاريع المزمعة | 3 | 3 | 4 |
| | المنتجات المتبقية التي لم تستغل في المشاريع المزمعة[ز] | | 3 | 4 | 4 |

(أ) يصنف الإنتاج المقبل غير المستخدم أو المستهلك في عمليات المشروع ضمن الفئة E3-1. ويمكن أن يشمل ذلك جميع أصناف الكميات التي يمكن الاستفادة منها.

(ب) يمكن استخدام الفئات G بشكل منفصل، أو في شكل توليفة تراكمية (على سبيل المثال G2+G1).

(ج) تُعرَّف التقديرات المرتبطة بالمشاريع القابلة للاستمرار في العديد من نظم التصنيف بأنها احتياطيات، لكن ثمة بعض الاختلافات الجوهرية بين التعاريف المحددة التي تطبق داخل قطاعات مختلفة، وبالتالي لا يُستخدم المصطلح في هذا السياق.

(د) لا تُستغل جميع المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار.

(هـ) قد تفي المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار بمتطلبات الفئة الفرعية E1.

(و) تشمل المشاريع غير القابلة للاستمرار المشاريع التي توجد في مرحلة مبكرة من التقييم إضافة إلى المشاريع التي من غير المرجح أن تؤدي إلى استغلال قابل للاستمرار في المستقبل المنظور.

(ز) قد تصبح المنتجات المتبقية التي لم تستغل، سواء في إطار مشاريع محددة أو مشاريع مزمعة، قابلة للاستغلال في المستقبل مع تغير الظروف التكنولوجية أو البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وقد لا تتحقق بعض هذه التقديرات أو كلها بسبب القيود المادية و/أو البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وقد يكون هذا التصنيف أقل فائدة لمشاريع الموارد المتجددة، ويمكن مع ذلك استخدامه للإشارة إلى مقدار الإمكانات غير المحققة. وجدير بالتأكيد أن المنتجات المتبقية هي كميات يمكن شراؤها أو بيعها أو استخدامها في حالة إنتاجها (مثل الكهرباء والحرارة وما إلى ذلك، لكن باستثناء الرياح والإشعاع الشمسي، وما إلى ذلك).

ويمكن الاحتفاظ بوصف إجمالي المنتج عن طريق التطبيق الكامل للتصنيف على جميع المشاريع المتعلقة بالمصدر. ولهذا الغرض، تُحدَّد نقطة مرجعية تُبيَّن فيها كمية المنتج ونوعيته وسعر بيعه (أو نقله[2]).

وباستثناء حالة الإنتاج السابق الذي يمكن قياسه، تظل الكميات دائماً تقديرية. وتنطوي التقديرات على درجة من عدم التيقن. ويُبلَّغ عن درجة عدم التيقن إما بذكر كميات منفصلة حسب مستويات ثقة تنازلية (عالية ومتوسطة ومنخفضة) وإما باستنباط

(2) في المشاريع المتكاملة الكبيرة، قد يكون من الضروري تحديد سعر "نقل" داخلي بين عمليات مسار الإنتاج "في المراحل العليا" و"المراحل الوسطى" أو "المراحل السفلى" استنادا إلى حساب صافي المردود.

ثلاثة سيناريوهات وأو نتائج محددة (تقدير منخفض أو تقدير أقرب أو تقدير عال). وثمة تكافؤ مباشر بين السيناريو القائم على تقدير منخفض والتقدير المستند إلى درجة عالية من الثقة (أي G1)، في حين أن السيناريو القائم على أقرب تقدير يقابل توليفة تجمع بين تقدير مستند إلى درجة عالية من الثقة وتقدير مستند إلى درجة متوسطة من الثقة (G2+G1). أما السيناريو القائم على تقدير عال فيقابل توليفة تجمع بين التقديرات المستندة إلى درجة عالية ومتوسطة ومنخفضة من الثقة (G3+G2+G1). ويمكن تقدير الكميات باستخدام أساليب قطعية أو احتمالية.

وتكون المشاريع التي لا تفي بمتطلبات مشروع قابل للاستمرار مرهونة بشرط أو أكثر لم يُستوف بعد. وتتفرع المشاريع المشروطة إلى مشاريع يتوقع أن تكون شروطها البيئية والاجتماعية والاقتصادية مقبولة من منظور التنفيذ ومشاريع أخرى غير مقبولة الشروط.

## رابعاً– الأصناف الفرعية

لإتاحة مزيد من الوضوح في مجال الاتصال على الصعيد العالمي، تُحدّد أصناف فرعية إضافية ضمن التصنيف الإطاري بالاستناد إلى التفصيل الكامل للفئات الفرعية الوارد في المرفق الثاني. ويرد بيان هذه الأصناف الفرعية في الشكل 3.

## خامساً– المواءمة بين جرود الموارد

يمكن استخلاص تصنيفات غير ما يبيّنه الشكل 2 عن طريق انتقاء توليفات مناسبة من الفئات أو بتجميع الفئات أو زيادة تفريعها. ويسمح ذلك بالمواءمة بين الجرود التي تُبنى على أساس نظم تصنيف مختلفة.

وفي المقابل، عندما يُستعمل التصنيف الإطاري بصيغته غير المختصرة في إعداد جرد، يمكن تحويل هذا الجرد إلى جرود مبنية على تصنيفات منسقة أخرى دون الرجوع إلى المعلومات الأساسية.

## سادساً– التكييف مع الاحتياجات الوطنية أو المحليّة

كثيراً ما تحتاج التصنيفات إلى تكييف بحسب الاحتياجات الوطنية أو المحليّة. وينبغي التحقق من التعديلات التي تُدخل لهذا الغرض حرصاً على الاتساق مع التصنيف الإطاري بصيغته غير المختصَرة ومع التطبيقات الأخرى قيد الاستعمال. وتوخياً للشفافية، ينبغي في حالة التكييف توثيق أوجه الاختلاف مقارنة بالتصنيف الإطاري.

# سابعاً- الاعتبارات البيئية والاجتماعية

يشمل تطبيق التصنيف الإطاري على مشروع من المشاريع مراعاة المسائل البيئية والاجتماعية التي قد تؤثر في تنفيذه، بما في ذلك المسائل المحددة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي سياق تصنيف المشروع، تُعرَّف بوضوح فئات المحور E لتشمل الاعتبارات البيئية والاجتماعية التي قد تكتسي وجاهة في تحديد قابلية استمرار المشروع، فضلاً عن العوامل الاقتصادية والقانونية والعوامل الأخرى غير التقنية.

**الشكل 3**

**تعريف الأصناف والأصناف الفرعية للتصنيف الإطاري بحسب الفئات الفرعية[أ]**

| تعريف أصناف التصنيف الإطاري بحسب الفئات والفئات الفرعية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي المنتجات | المنتج | الإنتاج المبيع أو المستخدم | | | | |
| | | الإنتاج غير المستخدم أو المستهلك في العمليات | | | | |
| | المصادر المعروفة | الصنف | | الصنف الفرعي | الفئات | |
| | | | | | E | F | G |
| | | المشاريع القابلة للاستمرار | | في مرحلة الإنتاج | 1 | 1-1 | 1، 2، 3 |
| | | | | استغلال معتمد | 1 | 2-1 | 1، 2، 3 |
| | | | | استغلال مبرر | 1 | 3-1 | 1، 2، 3 |
| | | المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار | | في انتظار الاستغلال | 2[ب] | 1-2 | 1، 2، 3 |
| | | | | استغلال معلق | 2 | 2-2 | 1، 2، 3 |
| | | غير قابل للاستمرار المشاريع | | استغلال غير واضح | 2-3 | 2-2 | 1، 2، 3 |
| | | | | استغلال غير قابل للاستمرار | 3-3 | 3-2 | 1، 2، 3 |
| | | منتجات متبقية غير مستغلة في المشاريع المحددة | | | 3-3 | 4 | 1، 2، 3 |
| | المصادر الممكنة | المشاريع المزمعة | | [دون صنف فرعي محدد] | 2-3 | 3 | 4 |
| | | المنتجات المتبقية غير المستغلة في المشاريع المزمعة | | | 3-3 | 4 | 4 |

(أ) انظر أيضاً ملاحظات الشكل 2.

(ب) قد تفي المشاريع التي تنتظر الاستغلال بشروط الفئة E1.

ومن المسلم به أن الحرص، في وقت وضع التقديرات، على تحديد جميع الجوانب الاجتماعية أو البيئية المعروفة التي قد تؤثر في المشروع خلال دورة حياته ومعالجتها يشكلان جزءاً لا يتجزأ من التقييم. ويمكن أن تؤدي عوامل اجتماعية أو بيئية إلى منع المضي قدماً بالمشروع أو إلى تعليق أو إنهاء الأنشطة في مشروع منتج. وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون العوامل الخارجية البيئية أو الاجتماعية الإيجابية محركاً رئيسياً لبدء المشروع. ويشمل التصنيف تدوين مدى نضج الجوانب البيئية والاجتماعية وأثرها في تنفيذ المشروع.

# المرفق الأول[أ]

## تعريفُ الفئات والملاحظاتُ التوضيحية

### المحور E – قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية

| الفئة | التعريف | الملاحظة التوضيحية |
|---|---|---|
| **E1** | تأكد أن الاستغلال والتشغيل قابلان للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. | تبين أن الاستغلال والتشغيل قابلان للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف الراهنة والافتراضات الواقعية بشأن الظروف في المستقبل. واستوفيت جميع الشروط اللازمة (بما في ذلك الموافقات والعقود ذات الصلة) أو هناك توقعات معقولة تفيد بأن جميع الشروط اللازمة ستُستوفى في غضون فترة زمنية معقولة وليس هناك عوائق تمنع تسليم المنتج إلى المستخدم أو السوق. وليس ثمة ظروف سلبية قصيرة الأجل من شأنها أن تؤثر في قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بشرط أن تظلّ العوامل الطويلة الأجل إيجابية. |
| **E2** | يُتوقع أن يصبح الاستغلال والتشغيل قابلين للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور. | لم يتأكد بعد أن الاستغلال والتشغيل قابلان للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، لكن الافتراضات الواقعية بشأن الظروف في المستقبل تدل على وجود آفاق معقولة لقابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور. |
| **E3** | لا يُتوقع أن يصبح الاستغلال والتشغيل قابلين للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور، أو لا يزال التقييم في مرحلة مبكرة جداً لا تسمح بتحديد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية. | يُستنتج في الوقت الراهن، استناداً إلى الافتراضات الواقعية بشأن الظروف في المستقبل، أنه لا توجد آفاق معقولة لقابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور؛ أو ليس من الممكن بعد تحديد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم كفاية المعلومات.<br>ويشمل ذلك أيضاً التقديرات المرتبطة بالمشاريع التي يُتوقّع استغلالها، لكن منتجها لن يُستخدم أو سيُستهلك في العمليات. |

### المحور F – الجدوى التقنية والنضج

| الفئة | التعريف | الملاحظة التوضيحية |
|---|---|---|
| **F1** | تأكدت الجدوى التقنية لمشروع الاستغلال. | الاستغلال أو التشغيل جاريان في الوقت الراهن، أو استُكملت دراسات مفصلة بما فيه الكفاية لإثبات الجدوى التقنية للاستغلال والتشغيل. وينبغي أن تكون جميع الأطراف المرتبطة بالمشروع، بما يشمل الحكومات، قد التزمت بمشروع الاستغلال أو أن هذا الالتزام وشيك. |
| **F2** | تخضع الجدوى التقنية لمشروع الاستغلال لمزيد من التقييم. | تتيح الدراسات الأولية لمشروع محدد أدلة كافية على إمكانية الاستغلال وعلى أن ثمة ما يبرر إجراء مزيد من الدراسة. وقد يستلزم الأمر الحصول على مزيد من البيانات و/أو إجراء المزيد من الدراسات لتأكيد جدوى الاستغلال. |
| **F3** | لا يمكن تقييم الجدوى التقنية لمشروع استغلال بسبب محدودية البيانات. | تشير دراسات المرحلة المبكرة من المشروع إلى الحاجة إلى الحصول على مزيد من البيانات أو إجراء المزيد من الدراسة من أجل تقييم الجدوى المحتملة لمشروع الاستغلال. |
| **F4** | لم يُحدَّد أيّ مشروع استغلال. | الكميات المتبقية من المنتج لم تُستغل في أي مشروع. وهذه كميات يمكن شراؤها أو بيعها أو استخدامها في حالة إنتاجها (مثل الكهرباء والحرارة وما إلى ذلك، لكن باستثناء الرياح، والإشعاع الشمسي، وما إلى ذلك). |

(أ) يشكل المرفق الأول جزءاً لا يتجزأ من التصنيف الإطاري.

## المحور G – درجة الثقة

| الفئة | التعريف | الملاحظة التوضيحية |
|---|---|---|
| **G1** | كمية منتج مرتبطة بمشروع يمكن تقديرها بدرجة عالية من الثقة. | يمكن تصنيف تقديرات كمية المنتج على نحو منفصل ضمن الفئات G1 و/أو G2 و/أو G3 (إلى جانب الفئتين المناسبتين E وF)، استناداً إلى درجة الثقة في التقديرات (ثقة عالية ومعتدلة ومنخفضة، على التوالي) وعلى أساس أدلة مباشرة.<br>وكبديل، يمكن تصنيف تقديرات كمية المنتج ضمن مجموعة من حالات عدم التيقن المستندة إما إلى '1' ثلاثة سيناريوهات محددة حتمية (مستوى منخفض وأقرب وعال) أو إلى '2' تحليل احتمالي تُختار منه ثلاث نتائج (P90، P50، P10)[3]. وفي كلا النهجين (نهج "السيناريوهات" ونهج "الاحتمالات")، تُصنّف التقديرات بعد ذلك في المحور G باعتبارها، على التوالي: G1، G2+G1، وG3+G2+G1<br>وفي جميع الحالات، تكون تقديرات كمية المنتج مرتبطة بالمشروع.<br>تعليقات إضافية:<br>الغرض من فئات المحور G هو أن تعكس جميع أوجه عدم التيقن الهامة (مثل عدم التيقن المتعلق بالمصدر، وعدم التيقن الجيولوجي، وعدم التيقن المتعلق بكفاءة المرافق، وما إلى ذلك) التي تؤثر في التوقعات التقديرية للمشروع. وتشمل أوجه عدم التيقن تقلب عمليات الاستغلال والتشغيل وتقطعها وكفاءتها (حسب كل حالة). وعادة ما تتداخل أوجه عدم التيقن المختلفة لتفضي إلى طائفة من النتائج. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يعكس التصنيف ثلاثة سيناريوهات أو نتائج تقابل ما يلي: G1، G2+G1، وG3+G2+G1. |
| **G2** | كمية منتج مرتبطة بمشروع يمكن تقديرها بدرجة معتدلة من الثقة. | |
| **G3** | كمية منتج مرتبطة بمشروع يمكن تقديرها بدرجة منخفضة من الثقة. | |
| **G4** | كمية منتج مرتبط بمشروع مزمع، مقدرة في المقام الأول على أساس أدلة غير مباشرة. | يُقصد بالمشروع المزمع المشروع الذي يستند فيه وجود منتج قابل للاستغلال في المقام الأول إلى أدلة غير مباشرة لم تتأكد بعد. وقد يلزم الحصول على مزيد من البيانات وإجراء عملية تقييم من أجل التأكد.<br>وفي الحالات التي يُقدم فيها تقدير واحد، ينبغي أن يكون هذا التقدير متعلقاً بالنتيجة المتوقعة، لكن ينبغي، حيثما أمكن، حساب هامش عدم التيقن في حالة المشروع المزمع.<br>وإضافة إلى ذلك، يوصى بتقييم وتوثيق فرصة النجاح (الاحتمال) التي يصبح فيها المشروع المزمع مشروعاً قابلاً للاستمرار. |

(3) يشير الرمز P90 إلى أن احتمال أن تعادل النتيجة الفعلية هذا التقدير أو تتجاوزه يبلغ 90 في المائة. وبالمثل، يشير الرمزان P50 وP10 إلى أن احتمال أن تعادل النتيجة الفعلية التقدير أو تتجاوزه يبلغ 50 في المائة و10 في المائة على التوالي.

# المرفق الثاني[أ]

## تعريف الفئات الفرعية

| الفئة | الفئة الفرعية | تعريف الفئات الفرعية |
|---|---|---|
| **E1** | E1-1 | الاستغلال قابل للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية بناء على الظروف الراهنة والافتراضات الواقعية بشأن الظروف في المستقبل. |
| | E1-2 | الاستغلال ليس قابلاً للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية بناء على الظروف الراهنة والافتراضات الواقعية للظروف في المستقبل، لكنه أضحى قابلاً للاستمرار بفضل استفادته من الإعانات الحكومية و/أو اعتبارات أخرى. |
| **E2** | ليس لهذه الفئة فئات فرعية مُعرَّفة | |
| **E3** | E3-1 | تقدير منتج يُتوقع استغلاله، لكنه لن يُستخدم أو سيُستهلك في العمليات. |
| | E3-2 | لم يتسن بعد تحديد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية بسبب عدم كفاية المعلومات. |
| | E3-3 | يُستنتج، استناداً إلى افتراضات واقعية بشأن الظروف في المستقبل، أنه لا توجد آفاق معقولة لقابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور. |

| الفئة | الفئة الفرعية | تعريف الفئات الفرعية |
|---|---|---|
| **F1** | F1-1 | الإنتاج جار في الوقت الراهن. |
| | F1-2 | رؤوس الأموال رُصدت وتنفيذُ الاستغلال جار. |
| | F1-3 | أُنجزت دراسات لتبيُّن الجدوى التقنية للاستغلال والتشغيل. يجب أن يكون ثمة توقع معقول لقرب الحصول على جميع الموافقات/العقود اللازمة لانطلاق المشروع. |
| **F2** | F2-1 | أنشطة المشروع جارية وتبرر توقع بدء الاستغلال في المستقبل المنظور. |
| | F2-2 | أنشطة المشروع موقوفة مؤقتاً و/أو وجود ما يجعل مبرر الاستغلال مرهوناً بتأخّر كبير. |
| | F2-3 | لا توجد خطط لتهيئة بيانات إضافية أو للحصول عليها في الوقت الراهن بسبب محدودية الإمكانات. |
| **F3** | F 3-1 | حددت الدراسات الموقعية استغلالاً ممكناً يقوم على درجة كافية من الثقة تبرر إجراء مزيد من الاختبارات. |
| | F 3-2 | تشير الدراسات المحلية إلى وجود إمكانية استغلال في منطقة محددة لكن ذلك يتطلب الحصول على المزيد من البيانات و/أو إجراء تقييم من أجل بلوغ درجة كافية من الثقة تبرر إجراء مزيد من الاختبارات. |
| | F 3.3 | الدراسات لا تزال في مرحلة أولى، في ظل إمكانية للاستدلال على ظروف مواتية للاستغلال المحتمل في منطقة ما استناداً إلى دراسات إقليمية. |
| **F4** | F 4-1 | تجري تهيئة التكنولوجيا اللازمة، بعد إجراء دراسات استطلاعية ناجحة، لكن جدواها في سياق المشروع لم تُثبت بعد من الناحية التقنية. |
| | F 4-2 | البحث جار لإيجاد التكنولوجيا اللازمة، لكن الدراسات التجريبية لم تتكلل بعد بالنجاح. |
| | F 4-3 | التكنولوجيا ليست في الوقت الراهن موضع بحث أو تطوير. |

(أ) يشكّل المرفق الثاني جزءاً لا يتجزأ من التصنيف الإطاري.

## المحور G – درجة الثقة

| الفئة | الفئة الفرعية | تعريف الفئات الفرعية |
|---|---|---|
| **G4** | G4-1 | تقدير منخفض للكميات. |
| | G4-2 | مقدار يزيد على G4-1 بحيث يعادل المستوى G4-2+G4-1 التقدير الأقرب للكميات. |
| | G4-3 | مقدار يزيد على G4-2+G4-1، بحيث يعادل المستوى G4-3+G4-2+G4-1 تقديراً عالياً للكميات. |

# الجزء الثاني*

# مواصفات تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري)

* جميع الأقسام والمرفقات المدرجة والمشار إليها في الجزء الثاني تتعلق بالجزء الثاني فقط، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

# أولاً– مقدمة

تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري) هو نظام تصنيف مقبول عالمياً وقابل للتطبيق دولياً يقوم على أساس مشاريع الموارد ويستند إلى مبادئ لتحديد قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية والجدوى التقنية والنضج في مشاريع استغلال الموارد[1] . ويتيح التصنيف الإطاري إطاراً متسقاً لتوصيف درجة الثقة في تحقق الكميات المتوخاة من المشروع مستقبلًا

وتشكل المصادر، مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية البحرية، والطاقة الأحيائية، والحَقْن لأغراض التخزين، والهيدروكربونات، والمعادن، والوقود النووي، والمياه، العنصر الأساسي لمشاريع الموارد التي يمكن استغلالها للحصول على منتجات. وقد تكون المصادر في حالتها الطبيعية أو الثانوية (المصادر البشرية المنشأ، والمخلفات، وما إلى ذلك).

وهذه النسخة الجديدة لعام 2019 من التصنيف الإطاري هي بمنزلة تحديث لتصنيف الأمم المتحدة الإطاري للطاقة الأحفورية والاحتياطيات والموارد المعدنية لعام 2009، وهي يتضمن مواصفات تطبيقه (المنشور 42 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا وECE/ENERGY/94) التي صدرت في نهاية عام 2013. وعُدّل اسم تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن لعام 2009 (التصنيف الإطاري – 2009) ليصبح "تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد" في عام 2017. وقد سبق نشر نص التصنيف الإطاري – 2009 (بصيغته الواردة في الجزأين الأول والثالث من ذلك المنشور (المنشور رقم 42 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا)) في عام 2010 (المنشور رقم 39 من سلسلة منشورات الطاقة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا والوثيقة ECE/ENERGY/85).

وتراعى على النحو المناسب في كل هذه النسخة المحدثة من التصنيف الإطاري أهمية المسائل البيئية والاجتماعية في سياق تصنيف الموارد.

وفي الدورة الأولى لفريق الخبراء المعني بإدارة الموارد (المعروف سابقاً حتى نهاية عام 2018 باسم فريق الخبراء المعني بتصنيف الموارد)، المعقودة في نيسان/أبريل 2010، اتُّفق على وضع مواصفات عامة لأغراض التصنيف الإطاري، مع الاقتصار في ذلك على القدر الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق مستوى مناسب من الاتساق في الإبلاغ عن الكميات المقدرة في إطار التصنيف الإطاري. ونُسِّق التصنيف الإطاري مع بعض نظم التصنيف الأخرى من خلال وثيقة ربط. وتوضح وثيقة الربط العلاقة بين التصنيف الإطاري وأي نظام تصنيف آخر، بما يشمل إرشادات بشأن كيفية وضع تصنيف للتقديرات المستخلصة من تطبيق النظام المذكور باستخدام الرموز الرقمية للتصنيف الإطاري.

واعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2019، نُشرت وثائق الربط التالية:

(أ) وثيقة ربط بين نموذج لجنة المعايير الدولية للإبلاغ عن احتياطات المعادن (CRIRSCO) والتصنيف الإطاري.

(ب) وثيقة ربط بين نظام إدارة الموارد النفطية (PMRS) لرابطة مهندسي البترول (SPE) والتصنيف الإطاري.

(ج) وثيقة ربط بين تصنيف اليورانيوم في وكالة الطاقة الذرية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصنيف الإطاري.

(د) وثيقة ربط بين تصنيف احتياطيات وموارد النفط والغاز في الاتحاد الروسي لعام 2013 والتصنيف الإطاري.

(هـ) وثيقة ربط بين المعيار الوطني لجمهورية الصين الشعبية المعنون "تصنيف الموارد/احتياطيات الوقود الصلب والسلع المعدنية (GB/T 17766-1999)" والتصنيف الإطاري.

(1) لم يُقدّم تعريف لمصطلحي "مورد" و"موارد" في التصنيف الإطاري، لأن لهما تعاريف محددة تختلف من قطاع لآخر. ويُستعمل المصطلحان هنا بالمعنى العام البحت.

(و) وثيقة ربط بين المعيار الوطني لجمهورية الصين الشعبية المعنون "تصنيف الموارد النفطية/الاحتياطيات النفطية (GB/T 19492-2004)" والتصنيف الإطاري.

وترد أحدث نسخة من جميع وثائق الربط في الموقع الشبكي للتصنيف الإطاري: https://www.unece.org/energy/se/reserves.html.

ومن المسلم به أن الإبلاغ في سياق الشركات قد يختلف عن الإبلاغ في سياق الهيئات الحكومية على المستوى الوطني، إذ تُجمَّع التقديرات و/أو تُستخلص في الحالتين بالاعتماد على معلومات وإجراءات مختلفة. وتُتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الفرع الثاني المعنون "الإبلاغ عن الموارد الوطنية".

ويتناول الفرع الثالث مسألة الإفصاح عن المعلومات، علماً أن التصنيف الإطاري نظام طوعي لا يشترط الإفصاح عن فئات معينة من المشاريع (الأصناف أو الأصناف الفرعية). وترد المواصفات العامة في الفرع الرابع. وتعتبر هذه المواصفات ضرورية لكفالة أن تكون كميات المنتجات (في حالة كل منتج) التي يبلغ عنها وفق التصنيف الإطاري قابلة بصورة كافية للمقارنة لكي تُتاح المعلومات على نحو مفيد لمستخدمي البيانات. ولا يرد تعريف لمصطلحي "احتياطيات" و"موارد" في التصنيف الإطاري، لأن لكل منهما تعاريف محددة تختلف حسب القطاع.

وتقع مسؤولية إدارة التصنيف الإطاري ومواصفاته على عاتق فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا.

وترِد قائمة مصطلحات (في المرفق الأول) غير أنها تقتصر على المصطلحات الخاصة بالتصنيف الإطاري التي لم تُدرج لها تعريفات مناسبة في النُّظم المنسقة. وإضافة إلى ذلك، ترِد في المرفق الثاني مبادئ توجيهية بشأن تطبيق الإرشادات الرئيسية للتصنيف الإطاري. وترد في المرفق الثالث مبادئ توجيهية بشأن استخدام نضج المشاريع في التصنيف الفرعي للمشاريع وفق التصنيف الإطاري.

## ثانياً- الإبلاغ عن الموارد الوطنية

على المستوى الحكومي، يمكن أن تستند التقديرات الوطنية للمنتجات إلى تجميع للتقديرات التي تبلِّغ عنها الشركات أو تنشرها بخصوص فرادى المشاريع[2]. غير أن هذه التقديرات قد لا تغطي جميع خيارات الاستغلال المعروفة أو الممكنة. وعلاوة على ذلك، عندما تكون هناك منظمات حكومية مسؤولة عن وضع تقديرات على الصعيد الإقليمي أو الوطني، فإن هذه التقديرات قد تختلف عما تبلغ عنه الشركات من تقديرات على أساس فرادى المشاريع، بصرف النظر عن نظام التصنيف المستخدم. وفي هذه الحالات، ينبغي أن تُستخلص التقديرات الإقليمية أو الوطنية المستندة إلى التصنيف الإطاري باستخدام منهجية مناسبة تستند إلى طبيعة البيانات المتاحة ونطاقها. وعملاً بالمواصفة العامة ل، يجب أن يُفصح عن منهجية التجميع.

ويلزم، عند الإبلاغ عن تقديرات مجمّعة باستخدام التصنيف الإطاري الإفصاح عن الرموز الرقمية ذات الصلة لفرادى الأصناف. فعلى سبيل المثال، قد يكون من المفيد على الصعيد الوطني تحديد مجموع الكميات المقدرة للمشاريع القابلة للاستمرار والمشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار على أساس مستوى "أقرب تقدير"، وإن كان من المفضّل أن يُقدم أيضاً التوزيع حسب الصنف.

(2) تجدر الإشارة إلى أن الهيئات التنظيمية قد تمنع صراحة هذا التجميع في عملية الإبلاغ من جانب الشركات أيا كانت الظروف.

# ثالثاً- الإفصاح

التصنيف الإطاري نظام طوعي لا يفرض أي قواعد تتعلق بفئات المشاريع (الأصناف أو الأصناف الفرعية) التي ينبغي الإفصاح عنها. ويبقى الإفصاح عن كميات الموارد بموجب التصنيف الإطاري متروكاً بصورة كلية لتقدير الجهة المبُـلِّغة، ما لم تشترطه حكومة أو أي هيئة تنظيمية أخرى أو تفرض عليه قيوداً. غير أنه لضمان أن تتيح الكميات التي يُفصح عنها معلومات مجدية لمستخدمي معلومات المنتج، فقد أُدرجت أدناه مواصفات عامة معيّنة لغرض ضمان الوضوح وقابلية المقارنة. وفي بعض الحالات، يمكن تناول مسألة هذه المواصفات على النحو المناسب من خلال إدراج حواش في التقرير.

# رابعاً- المواصفات العامة

في سياق هذه المواصفات العامة، تحمل المفردات التالية معانٍ محددة:

- يُستخدم الفعل المضارع أو الفعل "يجب" عندما يكون الحكم إلزامياً؛
- يُستخدم الفعل "ينبغي" عندما يكون الحكم مفضلاً؛
- يُستخدم الفعل "يمكن" عندما توجد بدائل مقبولة.

وعند إيراد تعريف لوصف عام أدناه، فإن ذلك يحدد معياراً أدنى للإبلاغ بموجب التصنيف الإطاري.

## ألف- استخدام الرموز الرقمية

في حين يمكن استخدام الأصناف والأصناف الفرعية المبيّنة في الشكلين 2 و3 (انظر الجزء الأول) كمصطلحات تكميلية، يجب دائماً إيراد الرموز الرقمية ذات الصلة مقترنةً بالكمية المقدّرة. ويمكن توثيقها مثلاً وفق الصيغة: 111، 111+112 أو 1-1؛ 1-2؛ 1، حسب الاقتضاء.

ويُذكر أن بعض الفئات الفرعية المعرّفة أدناه أُدرجت كإضافة إلى تلك الواردة في المرفق الثاني للتصنيف الإطاري. وقد حُددت هذه الفئات الفرعية الاختيارية من منطلق جدواها المحتملة في أوضاع معيّنة وعُرّفت هنا لضمان الاتساق في تطبيقها. ولا يوجد في هذه الوثيقة ما يستبعد إمكانية استخدام أي أصناف فرعية إضافية في المستقبل قد تعتبر مفيدة في حالات خاصة، لا سيما عندما تيسّر هذه الأصناف الفرعية الترابط مع نُظم أخرى ويمكن تعريفها في وثائق الربط.

## باء- وثيقة الربط

يمكن تنسيق التصنيف الإطاري مع بعض نظم التصنيف الأخرى. وتُوضِّح وثيقة الربط العلاقة بين التصنيف الإطاري وأي نظام تصنيف آخر، بما يشمل إرشادات بشأن كيفية وضع تصنيف للتقديرات المستخلصة من تطبيق النظام المذكور باستخدام الرموز الرقمية للتصنيف الإطاري. ويجب الإفصاح عن وثيقة الربط التي استُخدمت أساساً للتقييم بالاقتران مع الكميات المبلغ عنها.

## جيم- التاريخ الفعلي

تؤرخ كميات المنتج المبلغ عنها وفق التاريخ الفعلي للتقييم. ويجب ذكر التاريخ الفعلي بوضوح مقترناً بتقدير الكميات. وينبغي أن يأخذ التقييم في الحسبان جميع البيانات والمعلومات المتاحة للجهة المـُـقيِّمة قبل التاريخ الفعلي. وإذا أُتيحت بعد

التاريخ الفعلي، لكن قبل الإبلاغ، معلومات يمكن أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تقدير الكميات في التاريخ الفعلي، فيجب الإبلاغ عن الأثر المحتمل لهذه المعلومات في التقرير.

## دال- المنتج

ينبغي تصنيف التقديرات بصورة منفصلة لكل منتج يباع أو يُنقل أو يستخدم أو لا يستخدم أو يستهلك في العمليات. وفي حالة تجميع تقديرات مختلف المنتجات لأغراض التصنيف، ولم تُقدّم تقديرات منفصلة، يجب إرفاق التقديرات التجميعية ببيان يوضّح المنتجات التي جُمّعت ومُعامل التحويل المستخدم أو مُعامِلات التحويل المستخدمة لجعل التقديرات متكافئة من منظور التجميع[3].

## هاء- أساس التقديرات

يمكن أن تعزى التقديرات إلى المشروع ككل أو أن تُبيّن فيها نسبة التقديرات التي تعزى إلى المصلحة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للكيان المبلغ في سياق المشروع[4]. ويجب وصف أساس الإبلاغ بوضوح بالاقتران مع التقدير. وكثيراً ما تُعامل الثرامات الإتاوات الحكومية على أنها ضريبة تُدفع نقداً، وبالتالي تُصنف عموماً بوصفها تكلفة للعمليات. وفي هذه الحالات، يمكن أن يتضمن التقدير المبلغ عنه النسبة التي تعزى إلى التزام دفع الإتاوات. وفي الحالات التي يستبعد فيها التقدير المبلغ عنه النسبة التي تعزى إلى الالتزام بالإتاوات، يُفصح عن ذلك.

## واو- النقطة المرجعية

النقطة المرجعية هي نقطة محدّدة من عملية الاستغلال يُنجز فيها التقدير أو القياس المبلغ عنهما. وقد تكون النقطة المرجعية نقطة مبيعات أو نقل أو استخدام ضمن الاستغلال أو قد تكون مرحلة وسيطة، وفي هذه الحالة تُحسب في الكميات المبلغ عنها الخسائر قبل نقطة التسليم وليس بعدها. ويجب الإفصاح عن النقطة المرجعية بالاقتران مع التصنيف. وفي الحالات التي لا تكون فيها النقطة المرجعية هي نقطة البيع إلى أطراف ثالثة (أو عندما يُنقل الإشراف إلى عمليات أخرى ضمن الكيان)، ويكون تصنيف هذه الكميات ضمن E1، فيجب أيضاً تقديم المعلومات اللازمة لاستخلاص المبيعات المقدرة.

## زاي- تصنيف المشاريع على أساس مستوى النضج

حيثما يتبين أن من المفيد أو الملائم أن تكون المشاريع موضع تصنيف فرعي لإظهار تفاوت مستويات نضجها، استناداً إلى الحالة الراهنة للمشروع، يمكن لأغراض الإبلاغ الاستعانة بالأصناف الفرعية الاختيارية المذكورة في الشكل 3 من التصنيف الإطاري (انظر الجزء الأول). وترِد في المرفق الثالث إرشادات إضافية بشأن الفرق بين الأصناف الفرعية للتصنيف الإطاري.

(3) فعلى سبيل المثال، يُمكن أن تشمل كمياتُ النفط الخام المبلّغ عنها سوائلَ المكثّفات والغازَ الطبيعي، وفي هذه الحالة يُفصح عن ذلك. وعلاوة على ذلك، إذا حُوِّلت أحجام الغاز إلى كميات "مكافئة للنفط" وجمعت مع تقديرات النفط الخام، يُفصح عن ذلك. وعندما تُحوّل تقديرات المنتجات (مثلا الكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية أو الريحية والنفط والغاز والفحم واليورانيوم) إلى مقياس المكافئ الطاقي، يُفصح عن مُعامِلات التحويل ذات الصلة.

(4) تتوقف نسبة الكميات الإجمالية التي تُعزى إلى شركة ما على الترتيبات التعاقدية المحددة التي تنظم الاستغلال والعمليات، ويمكن تحديدها بموجب اللوائح التنظيمية. وفي سياق الإبلاغ من جانب الشركات، تُوثَّق المبادئ العامة المستخدمة لتحديد الكميات الصافية.

## حاء- التمييز بين الفئات E1 وE2 وE3

يستند التمييز بين الكميات المصنّفة في المحور البيئي والاجتماعي والاقتصادي ضمن الفئات E1 أو E2 أو E3 إلى عبارة "آفاق معقولة لاستغلال قابل للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور". ويمكن أن يتفاوت تعريف "المستقبل المنظور" حسب نوع الاستغلال، ويرد المزيد من التفصيل بهذا الشأن ضمن المواصفات الملائمة في التصنيف الإطاري.

وتشمل فئات المحور البيئي والاجتماعي والاقتصادي المسائل غير التقنية التي تؤثر مباشرة على قابلية استمرار المشروع، بما في ذلك أسعار المنتج، والتكاليف، والإطار المالي/الضريبي، واللوائح التنظيمية البيئية، والعراقيل أو الحواجز أو المنافع البيئية أو الاجتماعية المعروفة. فأي مسألة من هذه المسائل يمكن أن توقف تنفيذ مشروع جديد (وبالتالي تُصنَّف الكميات في إحدى الفئتين E2 أوE3، حسب الاقتضاء) أو يمكن أن تؤدي إلى وقف أنشطة الإنتاج أو إنهائها عندما تكون عملية التشغيل جارية. وفي حالة تعليق أنشطة الاستغلال أو التشغيل، مع وجود "آفاق معقولة لاستغلال قابل للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور"، يعاد تصنيف المشروع من E1 إلى E2. وعندما لا يتسنى إثبات وجود "آفاق معقولة لاستغلال قابل للاستمرار من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل المنظور"، يعاد تصنيف المشروع من E1 إلى E3.

وفي بعض الحالات، قد يكون وجود عوامل خارجية اجتماعية أو بيئية إيجابية محركاً رئيسياً لبدء مشروع. ويتيح التصنيف تسجيل مدى نضج الجوانب الاجتماعية أو البيئية وتأثيرها في المشروع.

## طاء- التمييز بين الكميات التي يمكن إنتاجها والكميات غير المستغلة

تُصنّف كميات المنتجات المرتبطة بالمشاريع ضمن الفئات من F1 إلى F3 على اعتبار أن بالإمكان استغلالها باستخدام التكنولوجيا المتاحة أو باستخدام تكنولوجيا قيد التطوير أو التشغيل في الوقت الراهن. وقد يكون ثمة كميات متبقية غير مشمولة بمشروع استغلال. وتُصنف هذه الكميات من المنتج ضمن الفئة F4. وهذه كميات يمكن شراؤها أو بيعها أو استخدامها في حالة إنتاجها (مثل الكهرباء والحرارة وما إلى ذلك، لكن باستثناء الرياح، والإشعاع الشمسي، وما إلى ذلك).

## ياء- تجميع الكميات

لا يجوز تجميع التقديرات المرتبطة بالمشاريع المصنفة في فئات مختلفة من محوري الجدوى البيئية والاجتماعية والاقتصادية أو الجدوى التقنية مع بعضها البعض دون تبرير سليم للمنهجية المعتمدة والإفصاح عنها[5]. وفي جميع الحالات، يجب الإفصاح عن الأصناف المحددة التي جُمّعت مع الكمية المصنفة (مثلاً، 111+112+221+222) وإضافة حاشية لهذا الغرض. ويجب أن تُبيِّن الحاشية كيفية تجميع المشاريع التي لها تصنيف متباين ضمن الفئتين E وF مراعاة لاحتمال عدم بلوغها جميعاً مستوى من النضج يجعلها قابلة للاستمرار. ويجب أن تبيّن أيضاً، عند اللزوم، كيفية تجميع الكميات التي لها تصنيف مختلف في G (تجميع حسابي أو تصادفي، وكيفية التجميع في حالة استخدام التجميع التصادفي).

وفي الحالة التي تُجمّع فيها تقديرات مشاريع متعددة، ينبغي النظر في تقسيم الإجمالي التجميعي حسب نوع المنتج والموقع (مثلاً، هل متعلق بموقع في عرض البحر أو في اليابسة).

## كاف- الافتراضات البيئية والاجتماعية والاقتصادية

وفقاً لتعريف الفئات E1 وE2 وE3، يجب أن تستند الافتراضات البيئية والاجتماعية والاقتصادية إلى الظروف الراهنة وافتراضات واقعية بشأن الأوضاع في المستقبل. وما لم تكن هناك قيود تنظيمية، ينبغي أن تراعي الافتراضات بشأن أوضاع السوق في المستقبل المحددات التالية:

(5) يُشار إلى أن الهيئات التنظيمية قد تمنع صراحة هذا التجميع في عملية الإبلاغ من جانب الشركات أيا كانت الظروف.

(أ) استنتاجات المنظمة المسؤولة عن التقييم؛ أو

(ب) رأي شخص مختص[6] أو خبير تقييم مستقل؛ أو

(ج) رأي مستقل منشور خارجياً له منزلة التوقع المعقول للأوضاع في المستقبل.

ويجب الإفصاح عن الأساس الذي استندت إليه الافتراضات (في مقابل التوقعات الفعلية). وفي حالة استخدام افتراضات بديلة، تُحدّد التقديرات البديلة، وتُقرن بشرح للافتراضات المستخدمة.

## لام- مؤهلات المـــُقيِّم

يجب أن يمتلك المقيِّم مستوى مناسباً من الخبرة وتجربة وجيهة يخولانه إعداد تقديرات بشأن مشروع الموارد موضع التقييم[7].

## ميم- الوحدات ومُعامِلات التحويل

يوصى باعتماد النظام الدولي للوحدات (الوحدات الدولية) في الإبلاغ عن التقديرات، من أجل تيسير مقارنة تقديرات المنتجات عالمياً. ومع ذلك يُسلم بأن ثمة وحدات قياس تقليدية تُستخدم على نطاق واسع وتحظى بالقبول في حالة سلع أساسية معيّنة؛ وعندما تُستخدم هذه الوحدات لأغراض الإبلاغ، يجب إيراد مُعامل تحويلها إلى الوحدات الدولية. وبالمثل، يجب ذكر مُعامِلات التحويل المستخدمة عندما تُحوّل الكميات من الحجم أو الكتلة إلى المكافئات الطاقية أو عندما تطبق عمليات تحويل أخرى.

## نون- التوثيق

يجب توثيق تقديرات الموارد بما يكفي من التفصيل لتمكين المقيِّم أو المـــُدقِّق المستقل من أن يفهم بوضوح الأساس الذي استندت إليه التقديرات وتصنيفها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الالتزام يتعلق بضمان إعداد الوثائق الداخلية المناسبة والاحتفاظ بها، وليس بالإفصاح الخارجي عن هذه المعلومات.

(6) يُشار إلى أن صفة "الشخص المختص" قد تُحدّدها لائحة تنظيمية.

(7) إضافة إلى ذلك، يجوز للهيئات التنظيمية أن تفرض صراحة في سياق الإبلاغ من جانب الشركات الاستعانة بـ "شخص مختص"، بالمعنى الذي تحدده اللوائح التنظيمية.

# المرفق الأول

## مسرد المصطلحات

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **نظام منسَّق** | نظام تصنيف نُسِّق مع التصنيف الإطاري كما يتبيّن من وجود وثيقة ربط معتمدة من فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد. |
| **وثيقة ربط** | وثيقة توضّح العلاقة بين التصنيف الإطاري ونظام تصنيف آخر، وتشمل إرشادات ومبادئ توجيهية بشأن كيفية تصنيف التقديرات المستندة إلى تطبيق النظام المذكور باستخدام الرموز الرقمية للتصنيف الإطاري. |
| **الفئة** | هي الأساس الأول الذي يقوم عليه التصنيف المستند إلى كل واحد من المعايير الثلاثة الرئيسية المتمثلة في قابلية الاستمرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية (الفئات F1، F2، F3)، والجدوى التقنية (الفئات F1، F2، F3، F4)، ودرجة الثقة (الفئات G1، G2، G3، G4). وتردِ تعاريف الفئات المذكورة في المرفق الأول للجزء الأول من التصنيف الإطاري. |
| **الصنف (الأصناف)** | هو المستوى الأول لتصنيف الموارد، ويُستخلص بالاعتماد على توليفة تضم فئة تمثل كل واحد من المعايير (المحاور) الثلاثة. |
| **المعايير** | يستخدم التصنيف الإطاري ثلاثة معايير أساسية لتصنيف الاحتياطيات والموارد: مواتاة الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تحدد قابلية استمرار المشروع (المحور E)؛ ونضج التكنولوجيا والدراسات والالتزامات اللازمة لتنفيذ المشروع (المحور F)؛ ودرجة الثقة في تقدير كميات المنتجات المتوخاة من المشروع (المحور G). ويُفرّع كل معيار من هذه المعايير إلى فئات وفئات فرعية تستخدم في تشكيل توليفة من الأصناف أو الأصناف الفرعية. |
| **المقيِّم** | الشخص أو الأشخاص الذين يضطلعون بتقييم الموارد و/أو تصنيفها |
| **المواصفات العامة** | هي مواصفات (وفق ما هو موثق في وثيقة المواصفات هذه) تنطبق على تصنيف منتجات مشروع موارد استناداً إلى التصنيف الإطاري. |
| **المشروع المحدد** | المشروع المحدّد هو مشروع مرتبط بمصدر معروف. |
| **المصدر المعروف** | مصدر ثبت وجوده بالدليل المباشر. ويمكن الاطلاع على مواصفات أكثر تفصيلاً في النُّظم المنسقة الخاصة بمصادر بعينها. |
| **وثيقة مطابقة** | هي نتاج مقارنة بين نظام آخر لتصنيف الموارد والتصنيف الإطاري، أو بين ذلك النظام والنُّظم المنسقة القائمة، لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه النُّظم. ويمكن أن تتيح وثيقة المطابقة أساساً لتقييم إمكانية إضفاء صفة النظام المنسق على نظام تصنيف آخر من خلال وضع وثيقة ربط. |
| **الرمز الرقمي** | ترقيم لكل صنف أو صنف فرعي من كميات الموارد وفق التعريف الوارد في التصنيف الإطاري. وتُذكر الرموز الرقمية دائماً حسب نفس التسلسل (أي E؛ F؛ G): |
| **مصدر ممكن** | مصدر لم يثبت بعد أنه موجود بأدلة مباشرة، لكن التقييم يفيد بإمكانية وجوده استناداً في المقام الأول إلى أدلة غير مباشرة. ويمكن الاطلاع على مواصفات أكثر تفصيلاً في النُّظم المنسقة الخاصة بمصادر بعينها. |
| **المنتج** | منتجات المشروع يُمكن أن تُشترى أو تُباع أو تُستخدم، بما في ذلك الكهرباء، والحرارة، والهيدروكربونات، والهيدروجين، والمعادن، والمياه. ويُذكر أن بعض المشاريع، مثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة، تتعلق بمنتجات (الكهرباء والحرارة وما إلى ذلك) تختلف عن المصادر (الرياح، والإشعاع الشمسي، وما إلى ذلك). وقد تكون المنتجات والمصادر متشابهة في مشاريع أخرى، مثل المشاريع النفطية التي تكون المصادر والمنتجات فيها هي النفط و/أو الغاز، على الرغم من أن حالة السوائل وخصائصها قد تتغير حسب الظروف السائدة في الخزان وظروف السطح. |

| المصطلح | التعريف |
|---|---|
| **المشروع** | المشروع هو عبارة عن استغلال أو تشغيل محدَّدَيْن وهو يتيح أساساً لإجراء تقييم بيئي واجتماعي واقتصادي وتقني ولاتخاذ القرار. وفي المراحل الأولى من التقييم، بما فيها التحقق، يمكن أن يقتصر تعريف المشروع على العناصر المفاهيمية فحسب، في حين تُعرّف المشاريع الأكثر نضجاً بتفصيل أكبر. وعندما لا يتسنى في الوقت الراهن تحديد عملية استغلال أو تشغيل للمصدر كله أو لجزء منه، استناداً إلى التكنولوجيا القائمة أو قيد التطوير، فإن جميع الكميات المرتبطة بهذا المصدر (أو بجزء منه، حسب الاقتضاء) تُصنّف في الفئة F4. وهذه كميات يمكن شراؤها أو بيعها أو استخدامها إذا ما أُنتجت. |
| **المصادر** | تشكل المصادر، مثل الطاقة الأحيائية، والطاقة الحرارية الأرضية، والطاقة المائية البحرية، والطاقة الشمسية، والرياح، والحقن لأغراض التخزين، والهيدروكربونات، والمعادن، والوقود النووي، والمياه، عناصر أولية لمشاريع الموارد التي يمكن من خلالها الحصول على منتجات. وقد تكون المصادر في حالتها الطبيعية أو الثانوية (المصادر البشرية المنشأ، والمخلفات، وما إلى ذلك). |
| **المواصفات** | هي تفاصيل إضافية (قواعد إلزامية) بشأن كيفية تطبيق نظام لتصنيف الموارد، بما يُكمل التعاريف الإطارية الخاصة بهذا النظام. والمواصفات العامة للتصنيف الإطاري المدرجة في وثيقة المواصفات هذه تضمن وضوحه وقابلية مقارنته وتُكمّل المتطلبات المتعلقة بمصادر محدّدة ترد في النُّظم المنسقة، وفق ما هو مبيّن في وثيقة الربط ذات الصلة. |
| **وثيقة المواصفات** | تتضمن مواصفات تطبيق تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري). |
| **الفئات الفرعية** | تشمل معايير قابلية الاستمرار البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والجدوى التقنية، ودرجة الثقة. |
| **الأصناف الفرعية** | هي تفريع اختياري لتصنيف الموارد يستند إلى مبادئ نضج المشروع القائمة على توليف للفئات الفرعية. ويرد بيان الفئات الفرعية لنضج المشروع بمزيد من التفصيل في المرفق الثالث من وثيقة المواصفات هذه. |
| **النظام الدولي للوحدات** | نظام قياس معترف به دولياً يشكّل الصيغة الحديثة للنظام المتري. وتخضع عملية وضع الوحدات وسوابقها وتغيير تعاريف الوحدات لاتفاق دولي يواكب تطور تكنولوجيا القياس وتحسن دقة القياسات. مختصره هو "SI" |
| **التصنيف الإطاري** | تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد. |

# المرفق الثاني

## مبادئ توجيهية بشأن تطبيق الإرشادات الرئيسية للتصنيف الإطاري

| | |
|---|---|
| **وضع التصنيف (وفقاً للتصنيف الإطاري)** | يُقصد به نَسْبُ كميات مقدّرة لصنف (أو صنف فرعي) معيّن ضمن التصنيف الإطاري استناداً إلى تعاريف الفئات أو الفئات الفرعية لكل معيار من المعايير الثلاثة، وبمراعاة المواصفات العامة والمتطلبات الخاصة المحددة في النُّظم المنسقة، وفق ما هو مبيّن في وثيقة الربط ذات الصلة. |
| **مواءمة نُظم التصنيف** | تحديد الاختلافات الهامة بين نُظم التصنيف، إن وُجدت، عن طريق مطابقتها ومن ثم تعديل التعاريف و/أو المواصفات الواردة في أحد النُّظم، إذا اقتضى الأمر ذلك، للتوصل إلى نتائج قابلة للمقارنة. ويمكن أن يصبح النظام المواءَم مع التصنيف الإطاري نظاماً منسقاً من خلال وضع وثيقة ربط والمصادقة عليها (يضعها فريق الخبراء المعني بإدارة الموارد). |
| **مطابقة نظم التصنيف** | إنتاج وثيقة مطابقة عن طريق مقارنة تعاريف ومواصفات كل فئة/صنف في نظام تصنيف ما مع التعاريف والمواصفات الواردة لكل فئة/صنف في نظام تصنيف آخر من أجل تحديد أوجه الشبه والاختلافات بينهما. |
| **المطابقة من خلال نظام منسق** | مطابقة نظام تصنيف ثالث مع التصنيف الإطاري عن طريق مطابقته أولاً مع نظام سبق أن طوبق ونُسِّق مع التصنيف الإطاري. |
| **تنسيق النُّظم** | انظر مواءمة نُظم التصنيف. |
| **تطبيق التصنيف الإطاري مباشرة** | تصنيف الكميات دون البدء أولاً باستخلاص تقديرات بواسطة نظام منسق. ويقتضي ذلك الالتزام بالمواصفات العامة والمواصفات الخاصة للمورد المدرجة في النظام المنسق، وفق ما هو مبيّن في وثيقة الربط ذات الصلة. |
| **استخدام التصنيف الإطاري كأداة مواءمة** | انظر مواءمة نُظم التصنيف. |

# المرفق الثالث

## مبادئ توجيهية بشأن استخدام مستوى نضج المشروع لتفريع تصنيف المشاريع استناداً إلى التصنيف الإطاري

يتيح التصنيف الإطاري النطاق اللازم لتفريع تصنيف المشاريع عن طريق تطبيق الطيف الكامل من تعاريف الفئات الفرعية[8]. ويبقى تطبيق هذا المستوى من التفصيل في النظام أمراً اختيارياً، وإن كان من المسلم به على نطاق واسع أنه أداة قوية لأغراض إدارة الحوافظ، سواء على الصعيد المؤسسي أو على الصعيد الوطني. وتعكس الأصناف الفرعية مفهوم التصنيف على أساس مستوى نضج المشروع، وهو ما يشير عموماً إلى احتمال أن يؤدي المشروع إلى تشغيل قابل للاستمرار ويتيح بيع المنتج أو استخدامه.

ويجب، قبل النظر في تحديد الصنف الفرعي المناسب، تطبيق تعاريف الفئات والفئات الفرعية، فضلاً عن جميع المواصفات العامة والمواصفات الخاصة للمورد اللازمة لتصنيف المستوى الأعلى في فئة المشاريع القابلة للاستمرار، والمشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار، والمشاريع غير القابلة للاستمرار.

وتستند الأصناف الفرعية لمستوى نضج المشروع إلى الإجراءات ذات الصلة (القرارات التجارية، والرخص الحكومية، وما إلى ذلك) اللازمة لنقل مشروع ما إلى مرحلة الإنتاج القابل للاستمرار. وقد صُمّمت الحدود بين مختلف مستويات نضج المشروع لتتواءم مع "مراحل اتخاذ القرار" الداخلي (على مستوى المؤسسة) بحيث تتيح صلة مباشرة بين صنع القرار وعملية تحديد القيمة الرأسمالية في الشركة، وتوصيف حافظة أصولها من خلال تصنيف الموارد.

ولئن كان هدف صاحب المشروع يتمثل عادة في "رفع" المشروع إلى مستويات نضج أعلى، وبالتالي إلى مرحلة الإنتاج القابل للاستمرار، فإن أي تغيير في الظروف (بسبب حدوث تغيير في الاعتبارات البيئية أو الاجتماعية أو السوقية المحلية أو النظام الضريبي المطبق أو بسبب نتائج مخيبة للآمال استُخلصت من جمع المزيد من البيانات، على سبيل المثال) يمكن أن يؤدي إلى "إنزال مستوى" نضج المشاريع إلى صنف فرعي أدنى.

وينبغي عند اعتماد الأصناف الفرعية المدرجة في الشكل 3 للتصنيف الإطاري (انظر الجزء الأول) تطبيق المبادئ التوجيهية التالية.

### (أ) المشاريع القابلة للاستمرار

يُستخدم تعبير **"قيد الإنتاج"** في الحالة التي يكون فيها المشروع يُنتج ويبيع أو يستخدم، بصورة فعلية، منتجاً واحداً أو أكثر في التاريخ الفعلي للتقييم. ومع أن تنفيذ المشروع قد لا يكون اكتمل بنسبة 100 في المائة في هذا التاريخ، فإن المشروع الكامل يجب أن يكون قد حصل على جميع الموافقات وأن تكون جميع العقود جاهزة ورؤوس الأموال مرصودة[9]. وإذا كان جزء من خطة تنفيذ المشروع لا يزال مرهوناً بخطوة منفصلة متعلقة بصدور موافقة و/أو برصد رؤوس أموال، بما يجعل المضي قدماً بالتنفيذ أمراً غير مؤكد، فإن ذلك الجزء ينبغي أن يُصنّف كمشروع منفصل في الفئة الفرعية المناسبة.

(8) انظر الشكل 3 من التصنيف الإطاري (انظر الجزء الأول).

(9) في بعض الحالات، قد يكون بدء تشغيل المشروع وبيع المنتجات أو استخدامها أمرا ممكنا على الرغم من أن أجزاء من خطة التنفيذ الموافق عليها لم تُنجز بعد (مثلاً، لا يزال يتعين حفر بعض آبار الإنتاج و/أو توصيلها). ومع ذلك، من اللازم توخي الحرص في التمييز بين هذه الحالة وحالة التنفيذ المرحلي، حيث يكون تنفيذ المراحل اللاحقة مرهوناً بعملية موافقة منفصلة قد تكون مشروطة هي أيضاً بنتائج المرحلة الأولى.

ويقتضي تعبير **"تنفيذ حظي بالموافقة"** أن تكون جميع الموافقات/العقود جاهزة ورؤوس الأموال مرصودة. وينبغي أن تكون أعمال بناء مرافق المشروع وتركيبها جارية أو توشك على الانطلاق. ولا يُقبل أي سبب للتخلف عن تنفيذ المشروع في غضون فترة زمنية معقولة، ما عدا عند حدوث تغير للظروف غير متوقع نهائياً وخارج عن سيطرة أصحاب المشروع.

ويشير تعبير **"تنفيذ مبرر"** إلى ثبوت الجدوى التقنية للمشروع وقابلية استمراريته البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ ويجب أن يكون ثمة توقع معقول بقرب الحصول على جميع الموافقات/العقود اللازمة لبلوغه مرحلة التنفيذ والتشغيل.

## (ب) المشاريع التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار

ينحصر تعبير **"في انتظار التنفيذ"** في المشاريع المرهونة بأنشطة تقنية خاصة بالمشروع، مثل تحصيل بيانات إضافية (حفر تقييمي) أو إنجاز دراسات جدوى المشروع وما يرتبط بها من تحليلات اجتماعية وبيئية واقتصادية للتأكد من قابلية استمرار المشروع التجارية و/أو لتحديد سيناريو التنفيذ الأمثل. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل ذلك المشاريع التي تواجه عقبات غير تقنية، شريطة أن يكون أصحاب المشروع بصدد العمل بنشاط على تذليل هذه العقبات مع توقع أن تفضي جهودهم إلى تسوية إيجابية خلال فترة زمنية معقولة. ويُتوقع في هذه المشاريع أن يكون احتمال قابلية استمرارها عالياً.

ويُستخدم تعبير **"موقوف التنفيذ"** عندما يعتبر أن للمشروع على أقل تقدير فرصة معقولة لتحقيق قابلية الاستمرار (أي أن هناك آفاقاً معقولة لإمكانية بلوغ مرحلة الإنتاج الاقتصادي)، لكن ذلك يقترن بوجود عقبات غير تقنية كبيرة يتعين تسويتها قبل انتقال المشروع إلى مرحلة التنفيذ (مسائل بيئية أو اجتماعية مثلاً)[10]. والفرق الرئيسي بين مشروع "في انتظار التنفيذ" ومشروع "موقوف التنفيذ" هو أن العقبات الرئيسية الوحيدة في الحالة الأولى هي عقبات يمكن لأصحاب المشروع أن يؤثروا فيها مباشرة، أو أنهم بصدد التأثير فيها بالفعل (من خلال المفاوضات مثلاً)، في حين أن العقبات الرئيسية في الحالة الثانية تكون مرهونة بقرارات أطراف أخرى غير خاضعة لسيطرة أصحاب المشروع أو لتأثيرهم المباشر، ويكون مآل هذه القرارات وتوقيتها معاً مرهونين بدرجة عالية من عدم التيقن.

## (ج) المشاريع غير القابلة للاستمرار

يناسب استخدام تعبير **"تنفيذ غير واضح"** المشاريع التي لا تزال في مراحل التقييم التقني والبيئي والاجتماعي والاقتصادي الأولى (اكتشاف جديد أو حديث مثلاً) و/أو عندما يقتضي الأمر تحصيل قدر كبير من البيانات الإضافية للتوصل إلى تقييم هادف لإمكانية التنفيذ القابل للاستمرار، أي عندما يكون هناك في الوقت الراهن أساس غير كافٍ للخلوص إلى وجود آفاق معقولة لإمكانية الإنتاج القابل للاستمرار.

أما تعبير **"تنفيذ غير قابل للاستمرار"** فهو يُستخدم عند تحديد مشروع مُجدٍ تقنياً ولكن تقييمه خلص إلى أنه لا ينطوي على إمكانيات كافية تبرر أي أنشطة إضافية لتحصيل المزيد من البيانات أو أي جهود مباشرة لإزالة العقبات. وفي هذه الحالات، قد يكون من المفيد تحديد هذه الكميات وتسجيلها، بحيث يتسنى التسليم بوجود فرصة تنفيذ قابل للاستمرار في حال طرأت تغييرات كبيرة على الظروف التكنولوجية أو البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

## (د) المنتجات المتبقية غير المستغلة في المشاريع

ينبغي تصنيف الكميات في خانة الكميات المتبقية غير المستغلة في المشاريع عندما لا يتسنى تحديد مشاريع مجدية تقنياً يمكن أن تفضي إلى إنتاج أي من هذه الكميات. ويمكن أن يصبح بعض هذه الكميات قابلاً للإنتاج في المستقبل في حالة تطوير تكنولوجيا جديدة تسمح بذلك.

(10) قد يكون الافتقار إلى طلب كافٍ في سوق قائمة وقابلة للاستمرار ويمكن الوصول إليها سبباً آخر لتصنيف مشروع ما في خانة "موقوف التنفيذ"، ولكن يتعين توخي الحرص في التمييز بين هذه الحالة والحالة التي لا توجد فيها أساساً سوق قابلة للاستمرار اقتصادياً (تنفيذ غير قابل للاستمرار).

# تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد
## نسخة محدثة 2019

تصنيف الأمم المتحدة الإطاري للموارد (التصنيف الإطاري) هو نظام عالمي للتصنيف والإدارة ينطبق على المعادن، والنفط، والوقود النووي، والطاقة المتجددة، والموارد البشرية المنشأ، فضلاً عن مشاريع المياه والحقْن لأغراض التخزين الجيولوجي. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة، أضحت إدارة موارد الطاقة والمواد الخام إدارةً مستدامة أمراً يوليه جميعُ أصحاب المصلحة أهمية قصوى، بما في ذلك الحكومات وقطاع الصناعة والمستثمرون والمجتمعات المحلية.

والغرض من هذه النسخة المحدَّثة من التصنيف الإطاري هو تلبية احتياجات مختلف قطاعات الموارد وتطبيقاتها، فضلاً عن مواءمة التصنيف على نحو تام مع الإدارة المستدامة للموارد التي دعت إليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتيح التغييرات الرئيسية، بما في ذلك ما أُدرج لأغراض توحيد النص، جعل التصنيف الإطاري قابلاً للتطبيق على جميع الموارد. ولا يغير هذا التحديث نظامَ التصنيف، وبالتالي لا يؤثر على المستعملين الحاليين للتصنيف الإطاري. فالمتوخى من النص المحدَّث هو تيسير التطبيق على مستعملي التصنيف الإطاري.

Information Service
United Nations Economic Commission for Europe

Palais des Nations
CH - 1211 Geneva 10, Switzerland
Telephone: +41(0)22 917 12 34
E-mail: unece_info@un.org
Website: http://www.unece.org

Printed at United Nations, Geneva – 1922546 **(A)** – July 2020 – 268 – **ECE/ENERGY/125**